يصدرها حزب التحرير الشعبي الوحدوي

المشاركة

أسبوعية- سياسية- شاملة

رئيس التحرير:
أحمد عبدالقادر سلاّم

العدد(٩)
الاثنين ١٧ / ٢ / ٢٠١٠م
Isso No.(9)
Isso No.(9)–Wednesday– 17/2/2010

الصحة يا حكومة

علي البشيري

● رغم أن قطاع الصحة يحتاج الى توفير مخصصات مالية كبيرة تؤهله للقيام بأقل الواجبات تجاه المواطنين الذين يترددون على المراكز والمستشفيات الصحية ولا يجدون فيها –مع الأسف– حتى ابرة للحمى!!

أقول: بدلاً من توفير الاعتمادات، اذا بي ألاحظ في موازنة ٢٠١٠م خفض نفقات قطاع الصحة الى «١١٢,٩» مليار وذلك من «١١٥,٢» مليار ريال في ٢٠٠٩م، وذلك بمبرر أن التمويل الأجنبي لهذا القطاع انخفض،، ولي أن أتساءل: هل توفير الاعتمادات المالية لقطاع الصحة مسئولية الحكومة أم المانحين؟ وهل من المعقول أن يستمر أداء هذا القطاع متردياً للغاية، رغم الحصول على أموال اجنبية لتمويل بعض القطاعات والأنشطة الصحية؟

انتني استغرب أن يتجاوز ما تخصصه الحكومة من مبالغ كعوائد لأذون الخزانة ، المبالغ المرصودة للقطاع الصحي، بل وأجد نفسي محتاراً حول سياسة كهذه لا تراعي أدنى الاحتياجات الاساسية للمواطنين وحقهم في الرعاية الصحية.

صدقوني، لقد صدمت بالوضع المتردي للقطاع الصحي وأنا أبحث عن مستشفى حكومي لإجراء عملية جراحية بسيطة لوالدي، لكنني ذُهلت وأنا أشاهد الآلاف من الناس يبحثون مثلي عن سرير، لكنهم يصطدمون بالاجابة: «أمامك أعداد هائلة من المسجلين، وما عليك إلاّ الصبر أو الذهاب الى أقرب مستشفى خاص اذا كانت حالتك المادية تسمح».

تصوروا كم أناس لا يجدون قيمة العلاجات في المستشفيات الحكومية، فما بالكم بتكاليف الرقود والعمليات والعلاجات والفحوصات في المستشفيات الخاصة، التي تصل الى ملايين الريالات في بعض «المشافي» ومئات الالاف في البعض الآخر، فكيف سيكون حال أو مصير مرضى هذه الفئات؟ أليس من واجب الدولة تقديم الرعاية لهم.

من المؤسف أن تذهب الى مستشفى حكومي فلا تجد فيه حتى ابرة للحمى، ومن المخجل أن تكون على مقربة من عام ٢٠١٠م، ولايزال عدد المستشفيات الحكومية بعدد أصابع اليد الواحدة، ففي أمانة العاصمة، التي يصل تعداد سكانها الى مليوني مواطن، لا يوجد فيها سوى ثلاث مستشفيات حكومية عامة ومستشفى رابع للولادة، وفي بقية المحافظات يوجد مستشفى أو اثنان –فقط– لا يمتلكان الامكانات المادية والفنية والعلاجية والبشرية.

يا رئيس الوزراء، يا وزير المالية، ويا وزير الصحة، وضع القطاع الصحي مؤسف، ومترد، وهناك ضغط كبير على المستشفيات الحالية، وهذا الوضع يتطلب اجراءات سريعة وجادة تتمثل في رفع اعتمادات القطاع الصحي، سواءً أكانت الجارية أو الاستثمارية من أجل التوسع في المرافق الصحية القائمة وانشاء المزيد من المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة.

لقد وعدت الحكومة بأن عام ٢٠٠٠م ستكون فيه «الصحة للجميع» لكن –مع الأسف– ها نحن في عام ٢٠١٠م، ومانزال بعيدين عن هذا الشعار.

سنة حلوة ياجميل

بسم الله الرحمن الرحيم

● بعد حوارات دعا اليها ورعاها الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ضمت ممثلين عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب.

ونظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا وحرصاً على اجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وآمنة في ظل مناخات سياسية ملائمة تشارك فيها أطياف العمل السياسي كافة فإن الموقعين أدناه يرون ضرورة العمل على اتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة لتعديل المادة «٦٥» من الدستور المتعلقة بتمديد مدة مجلس النواب الحالي نظراً لعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالاصلاحات الضرورية التالية:

أولاً: اتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني مناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية.

ثانياً: تمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها اثناء اعداد التعديلات على قانون الانتخابات وتضمين ما يتفق عليه في صلب القانون.

ثالثاً: اعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ينص عليه القانون.

عن/المؤتمر الشعبي العام
عن/التجمع اليمني للاصلاح
عن/الحزب الاشتراكي اليمني
عن/التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
عن/البعث العربي الاشتراكي

ع. الماشي

اليمن الدولة.. «اليمن القناة»..!!

كتب/ابن اليمن

● عند الساعة الحادية عشرة من مساء يوم الاربعاء الموافق ١٠ فبراير كانت اليمن «الدولة» تتصدر عناوين الاخبار في جميع القنوات الفضائية بما فيها غير الاخبارية، وتتسابق تلك القنوات على نقل الأحداث والمعلومات الجديدة حيال الأوضاع التي تشهدها اليمن.. تمرد.. حراك.. قاعدة.. تدهور أمني واقتصادي.. خلافات سياسية.. قرصنة.. نزوح افارقة بطرق غير شرعية.. صوماليات بائسات يتجولن في عدن.. وغيرها من الأحداث في هذا التوقيت أيضاً.. والتحديد كانت اليمن «القناة» على موعد مع رقصة صنعانية لشاب وشابة اعتلوا منصة المسرح يراقص كل منهما الآخر باحتراف على دقة أوتار تلاعبت بها انامل فنان قديم وليس قدير «الأسدي».

من هنا وبين اليمن «الدولة» واليمن «القناة» يدرك المتابع لشئون اليمن واليمنيين قبل غيرهم كيف يفكر مسئولونا في قضايا البلاد وتعكس صورة ليست بحاجة للوصف.. فتمايل الراقصين كفيل بأن يؤكد لنا نحن اليمنيين كيف تسير حكومتنا بخطوات متخبطة نحو المجهول؟! وما علينا نحن كيمنيين إلاّ أن نضع اكفنا على قلوبنا ونرجو من الله أن يلطف بالبلاد والعباد قبل أن تتجاوز حكومتنا بخطواتها المتسارعة رقصة «السارع» وكذا «الهوشلية» لتدخل مرحلة التزوير «الزار» وتسقط في النفق المظلم الذي مازالت تؤكد أنه مضيء ومشرق، وأن من يرى غير ذلك عليه أن يخلع نظارته السوداء أو يزيل الغشاوة من على بصره لكي ينظر الى الأمور على حقيقتها فاليمن –ولله الحمد– لا تعاني من أزمة غاز منذ أشهر والكهرباء لا تنطفئ في جميع أحيائها ومدنها وحتى قراها ولو خمس دقائق، والماء لا ينقطع حتى في محافظة تعز، والدولار الأخضر لم يعد يقوى على مواجهة قوة الريال اليمني الشرائية، ولم يعد هناك أي وجود لما يسمى بالبطالة ونظراً لانشغال جميع من هم قادرون على العمل من خريجين وأميين باتت حكومتنا تدرس استيراد القات من القرن الافريقي حفاظاً على المياه الجوفية.. أما الفقر فبفضل هذه الحكومة لم يعد هناك أي شيخ.. عفواً أي أسرة فقيرة بحاجة الى بطائق ضمان اجتماعي كون الجهات المعنية في بلادنا قد عملت على تمويل المشاريع الصغيرة، والأصغر، واعتمدت تلك الأسر على نفسها.

يبدو أن اليمن «القناة» كانت تدرك حينها في ذلك التوقيت أن اليمن «الدولة» قد حسمت أمر التمرد في صعدة وكشرت عن انيابها ودكت جميع أوكار وجحور المتمردين وساقت من تبقى من تلك العناصر الى السجون والمحاكمة العادلة لينالوا جزاءهم الرادع.

بين اليمن «الدولة» واليمن «القناة» اسم مشترك، لكن همومنا وهموم الدولة اليمنية لا توجد على سطح فضاء اليمن «القناة» فهل يعي المعنيون في الاعلام كيف يستفزون مشاعرنا نحن كيمنيين بتلك البرامج الهوشلية؟!

صناعة جنوبية

علي ياسين

● احراق المحلات التجارية التي تخص يمنيين من ابناء الشمال من قبل بعض الاشخاص يصفهم الاعلام الحكومي بالحراكيين الجنوبيين هو تصرف أهوج وعنصري مرفوض.. وليس هناك من أحد يجرؤ على تبريره.. فليس هناك علاقة بين الحرية وبين الاعمال الهوجاء العنصرية.. إن صاحب محل البهارات أو البقالة أو محل بيع الايسكريم مثلاً، هو مجرد انسان يسعى وراء رزقه ولقمة عيشه وهذه صفة انسانية بل هي شرط انساني يجمع البشر كلهم وهي صفة العمل فمن حق أي انسان في العالم أن يبحث عن فرصة عمل شريف سواءً أكانت في حوطة لحج أو في بورصة نيويورك وسواءً أكان هذا الانسان ينتمي الى شمال اليمن أو شمال الاسكيمو فإن من حقه العمل حيثما يسنح له ذلك ولا فرق بين طبيعة العمل سواءً في محل تجاري أم في جمع القمامة وتنظيف الشوارع.. وفيما يخص الحراك الجنوبي في اليمن فإن من المفترض أن تكون قياداته وعناصره وكذلك أن يكون انصاره من أكثر الناس في العالم احتراماً وتقديراً لهذه القاعدة أي قاعدة الحق في العمل الكريم أينما وجد، أم أن الحراكيين يغفلون عن أن أبناء الجنوب بالذات هم أكثر اليمنيين هجرة للبحث عن عمل خارج الجنوب وخارج اليمن عموماً وهم على هذا الحال منذ ما قبل اعادة تحقيق الوحدة اليمنية بل إن هناك من يعتقد أن أكثر من نصف الجنوبيين أو نصفهم أو أقل قليلاً يعملون في بلدان ودول أخرى.. هؤلاء الناس من أبناء الجنوب المنتشرون في بلدان المهجر كيف سينظرون الى الأمر اذا تعرض أحدهم لما يتعرض له بعض أبناء الشمال في الجنوب الآن.. ماذا لو قام السعوديون أو الأمريكيون باحراق محلات ابناء الجنوب هناك تحت أية دعوى كالقول مثلاً إنهم ينتمون الى الجنوب اليمني وهو المكان الأصلي الذي تنتمي اليه أو تنحدر منه أسرة أسامة بن لادن.. وعلى هؤلاء الذين يحرقون الآن محلات الشماليين في الجنوب أن يتصوروا بأن هذا الأمر يحدث لهم فهل سيلتمسون له الاعذار أم سيقولون ما ذنبنا نحن اذا كان اسامة بن لادن حضرمياً وقد جاء في الشرع أنه ليس من واجب الناس أن يحاكموا أحداً ما بجريرة غيره.. نعم هكذا يجب أن يكون الحال فلا ذنب لأبناء الشمال فيما آلت اليه أمور الوحدة اليمنية كما يجب عدم اغفال الحقيقة التي تؤكد على أن اعادة تحقيق الوحدة اليمنية هي صناعة جنوبية أساساً، على أن هذا جانب واحد من الصورة،والجانب الأهم منها هو برسم السلطة التي اختطفت الوحدة، أي سلطة صنعاء ففي عهدتها السؤال الحزين الذين لم تجب عنه وهو لماذا بدلاً من الفرح بالوحدة صنعت منها حرائق وحروباً وجوعاً ودموعاً؟

على السلطة أن تجيب على هذا السوال لكنها قطعاً لن تفعل فهي أن فعلت فعليها تصويب وتصحيح الوضع وهي لا تريد ذلك وهذه هي القضية بالضبط وهي قضية لا تخص ابناء الجنوب وحدهم ولا يتحمل ذنبها أبناء الشمال الذين تحرق محلاتهم في الجنوب ويهانون الآن رغم أن تواجدهم في الجنوب لا يرتبط بالوحدة بل هو وجود قديم ويتغلغل عبر التاريخ.. ورغم هذا ورغم اتهام الاعلام السلطوي للحراك بأنه وراء ما يحدث للشماليين في الجنوب فإن الحقيقة قد تدحض مثل هذا الاتهام على أساس أن الحراك هو حركة سياسية ترفض الظلم وتقاوم العنصرية والتمييز وتسعى الى الخلاص من النهج الاستئصالي الذي تمارسه السلطة وفقاً لأدبيات الحراك الذي يجب عليه سياسياً واخلاقياً الرد على هذه الاتهامات التي تسيئ الى قضيته العادلة اساءة كبيرة.

* عن الثوري

أرسل إليها 1320 رسالة حب... فتزوجت من ساعي البريد!!!

قبضت الشرطة في تايوان على شاب متيم ارسل إلى حبيبته ١٣٢٠ رسالة حب مجهولة الهوية خلال عامين . ولم يقم الرجل، لأنه كان خجولاً جداً، بكتابة اسمه على الرسائل، إلا أنه وعد الفتاة بتعريفها على نفسه حين توافق على الزواج منه، وبسبب كثرة الرسائل رفعت دعوى على كاتبها الذي اتضح انه زميلها في العمل ولم يتجرأ يوما على مفاتحتها في الموضوع.

وتجدر الإشارة إلى أن الفتاة تزوجت لاحقا من ساعي البريد الذي استلطفته بعد رؤيته ١٣٢٠ مرة خلال عامين .

تذاكر سفر هدية للعشاق بمناسبة عيد الحب من الخطوط الجوية السلوفاكية

قدمت شركة "سكاي اوروب" السلوفاكية للطيران تذاكر سفر مجانية للعاشقين والمحبين بمناسبة عيد الفالنتاين الذي يصادف يوم الرابع عشر من شباط على متن رحلاتها المنطلقة من مطارات براغ وبراتيسلافا وفيينا.

وقال توماش كيكا الناطق باسم الشركة أن الشرط الوحيد لمنح التذاكر هو تبادل العاشقين القبل أمام الأماكن المخصصة للشركة في المطارات قبل ثلاث ساعات من بدء الرحلات وصعودهم إلى طائراتها ، مضيفاً أنه سيتم اتباع قاعدة من سيحضر أولاً يطير أولاً.

وأشار كيكا إلى أن رحلات الشركة ستكون باتجاه أمستردام وميلانو ولندن وروما.

وفي سياق آخر أوضحت العديد من محلات بيع الزهور في تشيكيا أن حجم المبيعات تضاعف لديها خمس مرات، وكانت آخر استطلاعات الرأي أشارت إلى أن ٣٩ ٪ فقط من التشيك سيحتفلون بهذا العيد دون أن تبين أسباب إحجام البقية عن الاحتفال بهذه المناسبة التي ينفق فيها التشيكي نحو ألف كورون أي ما يعادل ٥٥ دولاراً فقط بحسب ذات الاستطلاعات .